

Distr.: General
1 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 28 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أصبحت شدة الهجمات العنيفة والعنصرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية وحشود المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين متفشية نظراً لأن انعدام المساءلة يشجع على ارتكاب هذه الجرائم والإفلات من العقاب، مما يزيد من حدة التوترات الشديدة أصلاً ويذر بمزيد من تدهور وزعزعة استقرار الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من تزايد مخاطر هذه الهجمات التي ترعاها الدولة والتحريض ضد الشعب الفلسطيني، لم يتخذ أي إجراء لوقف العنف أو محاسبة مرتكبيه. ولئن كنا قد حذرنا من أن إسرائيل، وعلى الرغم من "وقف إطلاق النار" المعلن في 21 أيار/مايو، لم تتوقف ولو لدقيقة واحدة عن انتهاكها لحقوق الفلسطينيين، واضطهادها لشعبنا واستعمارها لأرضنا، لم يفعل أحد شيئاً. وقد حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي من أجل وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، الذي يُسمح به منذ فترة طويلة جداً ويشكل استرضاء يآبه الضمير يدفع الشعب الفلسطيني ثمنه النهائي.

وعلى النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، على الرغم من الاحتجاجات الدولية على التهديد المحقق بطرد الأسر الفلسطينية من ديارها في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة، فإن حملة التشريد القسري الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمرة بلا هوادة.



وفي الأشهر الثلاثة من الفترة المشمولة بالتقرير فقط، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة 72 منشأة أو أجبرت الفلسطينيين على هدمها، مما أسفر عن تشريد 78 شخصا، من بينهم 47 طفلا و 15 امرأة، وعن تضرر 357 شخصا آخرين. ويواجه حاليا ما لا يقل عن 218 أسرة فلسطينية، تضم 970 شخصا، من بينهم 424 طفلا، دعاوى إخلاء يُنتظر أن تبت فيها المحاكم الإسرائيلية. وفي هذا الأسبوع وحده، أعلنت إسرائيل عن خطط لحملة هدم واسعة النطاق أخرى، حيث أصدرت مئات أوامر الهدم في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ومضت قدما في هندستها الديمغرافية والجغرافية غير القانونية، التي ما فتئت تمثل ركيزة أساسية لسياسات الاستعمار والضم التي تعتمدها.

وفي 17 حزيران/يونيه، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية بلدات وقرى فلسطينية بالقرب من الخليل وأصدرت أوامر هدم لعشرات المنازل الفلسطينية في يطا ومسافر يطا. وفي 20 حزيران/يونيه، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منشآت زراعية في الخضر، بالقرب من بيت لحم، وأصدرت أوامر هدم لعدة منازل ومنشآت في المنطقة. وفي 22 حزيران/يونيه، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم لعشرين منزلا فلسطينيا في روجيب، بالقرب من نابلس. وفي اليوم التالي، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم لمبان تجارية في مدينة دير قديس، بالقرب من رام الله. وإذ تستخدم إسرائيل الذريعة غير المبررة بأن الفلسطينيين الموجودين تحت احتلالها العسكري يبنون "بشكل غير قانوني" نتيجة لعدم وجود رخص بناء صادرة عن الاحتلال، فإن روايتها عن عمليات الهدم تهدف إلى الخداع من أجل إخفاء الواقع الميداني. ووفقا لما ذكرته منظمة "كسر جدار الصمت" غير الحكومية الإسرائيلية، رفضت إسرائيل ما يقرب من 99 في المائة من طلبات رخص البناء الفلسطينية على مر السنين، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين بناء وتنمية مجتمعاتهم المحلية، في الوقت الذي تتمر فيه تلك المجتمعات بالمستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين.

وفي القدس الشرقية المحتلة، تكثف قوات الاحتلال الإسرائيلية وجودها العسكري في حي سلوان، حيث يواجه 17 منزلا فلسطينيا الهدم الوشيك في الشهر المقبل بعد أن تخلت سلطات الاحتلال عن الاتفاقات القانونية السابقة وحكمت لصالح إنشاء متنزه للمستوطنين يسمى "حديقة الملك". وفي حال استمرت إسرائيل في حملة الهدم في سلوان، فإن أكثر من 1 500 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، سيصبحون في عداد المشردين. ولا شك أن هذه الموجة من عمليات هدم المنازل الوشيكة تشكل جزءا من مخطط "القدس الكبرى" الذي تعتمده إسرائيل، والذي يهدف إلى تطهير القدس الشرقية المحتلة إثنيا من الفلسطينيين من خلال الاستعمار الاستيطاني وتهويد المدينة، كما يتضح في سلوان، والشيخ جراح وأماكن أخرى.

وهذه السياسات غير القانونية وغير الإنسانية ليست مجرد مخططات تعسفية برزت فجأة، بل هي جزء من نمط منهجي من السياسات التي وضعت منذ عقود لفرض بيئة قسرية على السكان الفلسطينيين المحتلين، والتي تصمّم على اقتلاعهم من ديارهم لمجرد أن يحل محلهم مستوطنون يهود. ويجري تنفيذ هذه الأعمال غير القانونية بطرق لا حصر لها كل يوم في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك الحظر المحدد للسياسات والتدابير الرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس المقدسة وتكوينها الديمغرافي ومركزها.

وفي هذا الصدد، وفي آخر تقرير له عن هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين ومنشآتهم، يفصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوضوح الواقع القمعي الذي يعاني منه ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 54 عاما:

إن نظام التخطيط التقييدي والتمييزي النافذ في المنطقة جيم والقدس الشرقية يجعل من المستحيل عمليا على الفلسطينيين الحصول على رخص البناء التي تشترطها إسرائيل. وتخصص الأراضي العامة والمصادرة في هاتين المنطقتين بشكل حصري تقريبا للمستوطنات الإسرائيلية أو للجيش. ويحدد معظم الأراضي الخاصة باعتبارها أراض زراعية أو "مناطق خضراء"، أو لا يشملها التنظيم، مما يعوق إصدار الرخص في هاتين المنطقتين. ولا يُترك أمام الكثير من الفلسطينيين من خيار سوى البناء دون الحصول على هذه الرخص لكي يفوا باحتياجاتهم من السكن وسبل العيش، مما يعرضهم لخطر الهدم والتهدية، أو الانتقال إلى مكان آخر. ويسهم نظام التخطيط التقييدي الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة جيم، وما يقترن به من قيود أخرى، في فرض بيئة قسرية على السكان، مما يفضي إلى خطر ترحيلهم قسرا. وإضافة إلى هدم المنازل والمدارس والمباني التي يستخدمها أصحابها في تأمين سبل عيشهم والتهدية بهدمها، تشمل الضغوط الأخرى الحرمان من البنى التحتية للخدمات؛ والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي؛ وضعف إنفاذ القانون على المستوطنين الذين يقومون بأعمال عنف؛ وسحب حقوق الإقامة، من جملة سياسات وممارسات أخرى.

وإضافة إلى التشريد المستمر للفلسطينيين من أجل مواصلة بناء المستوطنات، تشدد أيضا أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون برعاية الدولة، إذ يمارس المستوطنون المسلحون العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وينشرون الرعب ويهاجمون الفلسطينيين مع التمتع بالحماية غير المشروطة التي توفرها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي 20 حزيران/يونيه، أطلقت حشود من المتطرفين المستوطنين الذخيرة الحية على السكان الفلسطينيين في دير شرف، بالقرب من نابلس. وفي 21 حزيران/يونيه، هاجم مستوطنون مسلحون أربع فتيات فلسطينيات في الشيخ جراح، بوسائل شملت رذاذ الفلفل الحار، مما تسبب في حروق شديدة في الوجه. وفي اليوم التالي في الشيخ جراح، قاد البرلمان الإسرائيلي بزليل سموتريش غارة للمستوطنين المسلحين أثارت المزيد من التحريض والهجمات ضد الفلسطينيين في الحي. وفي 23 حزيران/يونيه، قامت حشود من المستوطنين المسلحين بإغلاق الطريق الرئيسي بين الخليل والقدس، مما زاد من تقييد حركة الفلسطينيين، التي تُحدّ بالفعل من جراء توسيع المستوطنات، والبؤر الاستيطانية، وجدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش العسكرية.

ومن الواضح أن عنف المستوطنين العاشم يشكل أداة مركزية للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والاستعمار الاستيطاني، إذ إنه يخلق بيئة قسرية أكثر من أي وقت مضى في المناطق التي تسعى إسرائيل إلى التهامها من خلال الضم بحكم الواقع أو بحكم القانون. وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الانتباه إلى انتشار جماعات المستوطنين المسلحين في بيتا وحولها، بالقرب من نابلس، حيث تهاجم جماعات المتطرفين اليهود، مثل جماعات "ليهافا" و"لا فاميليا"، و"تدفيع الثمن"، و"شبيبة التلال"، السكان باستمرار في حملة منسقة للاستيلاء على جبل صبيح في البلدة. وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، أنشأت جماعات المتطرفين منازل متقلبة وعربات مجهزة للسكن على قمة الجبل تمهيدا لإقامة مستوطنة أخرى غير قانونية بالقرب من نابلس، مما يجزئ الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل متزايد ويحاكي كذلك بانتوستانات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ونؤكد من جديد أن الضم، سواء تم تنفيذه جزئياً أو كلياً، أو تدريجياً أو دفعة واحدة، أو تم بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، فهو عمل غير قانوني ويتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جادة

وملموسة، وفقاً للالتزامات الواضحة المنصوص عليها في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وأصبحت بيتا أيضاً مسرحاً لغارات وتوغلات تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تطلق الذخيرة الحية بانتظام على المدنيين المحتجين على نزع ملكية أراضي القرية لتوسيع بؤرة استيطانية غير قانونية. وفي 17 حزيران/يونيه، توفي فتى فلسطيني متأثراً بجروحه بعد أن أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية النار في بيتا. فقد أصيب أحمد زاهر بني شمسة، البالغ من العمر 16 عاماً، برصاصة حية في رأسه بعد أن فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلسطينيين قرييين منه. وأحمد هو رابع طفل فلسطيني تقتله قوات الاحتلال الإسرائيلية في بيتا هذا العام، حيث حولت قوات الاحتلال الإسرائيلية وحشود المستوطنين البلدة إلى منطقة عسكرية. وفي 18 و 21 حزيران/يونيه، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مجدداً بعنف مسيرة أسبوعية مناهضة للاستيطان في بيتا، مما أدى إلى إصابة أكثر من 50 فلسطينياً بجروح من جراء الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والقنابل الارتجاجية، وعبوات الغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية، والاعتداء البدني المباشر.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل في قطاع غزة المحاصر شن غارات جوية في انتهاك "لوقف إطلاق النار" الذي دخل حيز النفاذ الشهر الماضي. وفي 18 حزيران/يونيه، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية أحياء في بيت لاهيا وخان يونس، مما ألحق أضراراً جسيمة بالبنى التحتية والحقول الزراعية. وتأتي هذه السلسلة من الغارات الجوية بعد أقل من شهر من القصف الهجومي الذي قامت به إسرائيل على غزة المحاصرة لمدة 11 يوماً، وتشكل ثاني حملة من الغارات الجوية منذ "وقف إطلاق النار". ويخلف الحصار اللانساني الذي تفرضه إسرائيل على سكان غزة الذين بلغ عددهم مليوني نسمة والهجمات التي تشنها بلا هوادة عليهم آثاراً مدمرة على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين، في ما يشكل عقاباً جماعياً واسع النطاق وانتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان يرقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على نداء المساعدة الإنسانية والتعافي المبكر الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي دعت فيه إلى تقديم المساعدة الإنسانية الفورية لتلبية الاحتياجات الهائلة للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين خرب العدوان العسكري الإسرائيلي حياتهم، ونؤكد مجدداً امتناننا العميق للجهود الحاسمة التي لا تعرف الكلل التي يبذلها العديد من موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها في إطار تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وإذ يشهد المجتمع الدولي اتساع نطاق وحجم إفلات إسرائيل من العقاب، يجب أن يتوصل مجلس الأمن في نهاية المطاف إلى إدراك أن نهج استثناء إسرائيل لا يدمر آفاق تحقيق العدالة وإحلال السلام لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل يدمر أيضاً أسس القانون الدولي ومصداقية مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمم المتحدة ككل. ويجب أن يعترف مجلس الأمن بأن دورة البيانات والإدانات المتكررة لا تتوافق مع مسؤولياته في العمل وفقاً لواجبه الأساسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. ويبدأ هذا باتخاذ تدابير ملموسة لإنفاذ القرارات التي تعترف منذ زمن طويل بجسامة الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال وتطالب منذ فترة طويلة بوقفها. ويجب تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن ويجب أن تنتهي ممارسة إعفاء إسرائيل من القوانين التي نلزم نحن جميعاً باحترامها.

وستحدد أعمال مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين ما إذا كانت الأجيال المقبلة ستستمر في العيش في ظل الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري، أو ما إذا كانت ستستعيد الأمل وتسهم في وضع حد لهذا الظلم الفادح وتحقيق حل عادل وسلمي. وبعد كل ما شهدناه في الأشهر الماضية، لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الوضع السابق الظالم، حيث يسمح لإسرائيل بأن تستمر في احتلالها غير القانوني دون عواقب. ويجب وضع حد لما يلحق بفلسطين من استعمار، وفصل عنصري وحصار وأطول احتلال حربي في التاريخ الحديث، ويوضح تعنت إسرائيل أن المساءلة وحدها في هذه المرحلة هي التي يمكن أن تجعل ذلك ممكناً.

والصمت والتعاس يحميان الظالم لفترة طويلة جداً. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستمر في انتظار الامتثال؛ فثمة أدوات وآليات قانونية صريحة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لضمان المساءلة والعدالة. وندعو المجلس والمجتمع الدولي بأسره إلى استخدام تلك الأدوات دون إبطاء لإنهاء هذا الظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا الـ 724 السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 9 حزيران/يونيه 2021 (A/ES-10/870-S/2021/544)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب تلك وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم